
الشباب في ليبيا

مقاربة حول إشكالية العنف وتعزيز ثقافة التسامح

✳.د. عمر القذافي هيبه ✳.د. سعاد محمد العباني

الملخص

تعد ظاهرة العنف مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته وتوق تقدمه لذا كان من الضروري التفكير وبجدية من قبل المسؤولين والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية لوضع الحلول والآليات للحد منها.

ومن هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة بلورة إبعاد ظاهرة العنف وتداعياتها، وبلورة ثقافة التسامح في ليبيا، وتحديد مفاهيمها وإبادهما، والاستفادة من التجارب الدولية للمصالحة والمؤشرات الدالة عليهما، والعلاقة بين العنف لدى الشباب وثقافة التسامح. إضافة إلى تحديد منطلق يمكن من خلاله توظيف هذه المؤشرات لصياغة آلية في معالجة العنف والآثار الناجمة عنه

مقدمة

يمر المجتمع الليبي خلال العقد الثاني من الألفية الثالثة بمرحلة تحول أثرت على قواعد الضبط في البناء الاجتماعي، مع تراجع بعض القيم والمعايير والأعراف الاجتماعية التي كانت تضبط إيقاع حركة المجتمع وتنظم سيزورنه، وتفرض قوتها على الأفراد والمؤسسات، والتي كان لها دور هام في تحقيق السلم والأمن الاجتماعي، مما ترك فراغاً لم تستطع الأطراف التي أسهمت في حركة التغيير أن تخلق البديل الذي يناسب إيقاع المجتمع ويسد الفراغ الذي طرأ على القواعد التنظيمية والقوى التي كان بالإمكان أن تفرض هيبتها على العلاقات المتبادلة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، ناهيك عن تراجع الأبوة عن دورها المثالي وسلطتها المعنوية عما كان يجب أن تكون عليه، الأمر الذي قد أسهم في زيادة

✳.عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا
✳.عضو هيئة تدريس كلية الآداب جامعة طرابلس ليبيا

الشباب في ليبيا مقاربة حول إشكالية العنف وتعزيز ثقافة التسامح

معدلات العنف، الذي انتشر بين مكونات المجتمع، خاصة بين الشباب بصورة ملفتة للنظر وأصبحت مقلقة للسكان، وبثت فيهم الخوف، وعدم الشعور بالاستقرار والأمان.

ومما ساهم في تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في المجتمع فقدان ثقافة التسامح لدى الشباب التي تعد أحد القيم الاجتماعية التي لها تأثير مباشر على سلوكيات الأفراد وعلاقاتهم واستقرار المجتمع وتميمته. لذا كان الهدف من البحث في هذه القضية الاجتماعية (الشباب والعنف وثقافة التسامح) بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والقيمية بمنهج وصفي تحليلي يساندته التاريخي أحيانا، تعد توجهها مناسباً في مسيرة البحث العلمي الرامي إلى معالجة القضايا الاجتماعية المعقدة والمتداخلة في متغيراتها وفرضياتها والظروف الناتجة عنها، حيث مازالت ليبيا تسعى لوضع حد لدوامة العنف والصراع، للمضي قدماً نحو المصالحة والتسامح والسلام الدائم.

إن ظاهرة العنف مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد كيان المجتمع برمته وتغوق تقدمه لذا كان من الضروري التفكير وبجدية من قبل المسؤولين والباحثين في ميدان العلوم الاجتماعية لوضع الحلول والآليات للحد منها. من هذا المنطلق تكمن أهمية هذه الورقة في محاولة بلورة إبعاد ظاهرة العنف وتداعياتها، وبلورة ثقافة التسامح في ليبيا، وتحديد مفاهيمها وإبعادها، والاستفادة من التجارب الدولية للمصالحة والمؤشرات الدالة عليهما، والعلاقة بين العنف لدى الشباب وثقافة التسامح. إضافة إلى تحديد منطلق يمكن من خلاله توظيف هذه المؤشرات لصياغة آلية في معالجة العنف والآثار الناجمة عنه، وتعزيز ثقافة التسامح في المجتمع.

وتتضمن هذه الورقة جملة من الأبعاد الأساسية التي تشكل في مجملها بؤرة الاهتمام ومن بينها:

المفاهيم الأساسية للعنف الاجتماعي والاتجاه نحو بناء إطار مفاهيمي.

العنف لدى الشباب الليبي وتعزيز ثقافة التسامح.

البعد الاجتماعي والثقافي والأخلاقي للعنف وثقافة التسامح

بناء إطار مفاهيمي:-

فئة الشباب:

يعود هذا المصطلح في الأصل إلى انتمائه للحقل السوسيولوجي الذي يعرف بـ«

فترة من الحياة تمتد بين الطفولة والكهولة» وهذا التعريف لا يعتمد بالدرجة الأولى على التصور السيكولوجي بقدر ما يعتمد على المفهوم الاجتماعي، فما نصلح عليه بالشباب أمر يختلف من نمط اجتماعي إلى نمط آخر، فلكل مجتمع عقله الجمعي وقيمه التي يحتكم إليها، فمنذ الخمسينات من القرن الماضي تكونت ثقافة للشباب مكنتهم من الإحساس بأنفسهم بأنهم ينتمون إلى جماعة محددة على مستوى العمر الزمني، وترتكز مكونات هذه الثقافة الشبابية على الموضة والموسيقى وكل ما هو جديد، حيث أن للشباب أذواقاً وأساليب خاصة بهم، فقد تكون ثقافتهم متعدية لمنطق الاستهلاك إلى حمل انتقادات ومطالب، فالشباب أكثر حساسية للالزمات والتحولت الاجتماعية .

لذلك تعددت الأدبيات المتعلقة بسوسيولوجيا الشباب، ووجهات النظر العلمية والقانونية والاجتماعية من مختلف أبعادها، في تحديد وتعريف السن والشخصية الشبابية من حيث النضج والمسؤولية الاجتماعية والقانونية والنفسية، فكلمة الشباب مصطلح عام يمكن إطلاقه على الأفراد من أول سن محتمل للبلوغ وهو سن الثالثة عشر إلى ظهور بوادر الضعف وهو سن الأربعين، كما يمكن القول أن مصطلح الشباب هو من أدرك سن البلوغ ولم يصل سن الرجولة، وبالتالي فإنه يطلق على مرحلة عمرية معينة تحدد بدايتها فيسيولوجيا بالبلوغ الجنسي، أما نهايتها تتحدد بوصول الشاب إلى الجسمي والعقلي والانفعالي والاجتماعي، وهذا يعنى أن مرحلة الشباب تنحصر ما بين مرحلة المراهقة المبكرة وسن الرشد .

ويعرفه مبارك ربيع «الشباب يخص الفئة العمرية الممتدة من المراهقة إلى الخامسة والعشرين» وهى الفئة التي لم تدخل ميدان الشغل ولا الزواج ويرجع ذلك للأسباب التالية :- من حيث السن تعد مرحلة المراهقة وبداية الشباب (منتصف العقد الثالث فترة التخمير النفسي والاجتماعي للشخصية وكذا الأفكار والمشاريع .

وجود الشباب خارج الزواج وقبل الحصول على شغل أو الانخراط فيه، يعطى لمواقفه نكهة وخصوصية مختلفة عن غيرها من المراحل التي تجعله شخصا قد دخل أو أُدخل في القوالب الاجتماعية .(ربيع، 1996، ص18) ورغم اقتناعنا أن الفواصل بين الشرائح العمرية إنما هى حدود وهمية، إلا أنه يمكن اعتماد هذا التعريف إجرائياً بأن «الشباب، هم شريحة من السكان تتمركز حول الفئة العمرية ما بين (15- 29)، تتوسط الطفولة والكهولة.» وهى شريحة واسعة من السكان فى ليبيا،(خاطرت 15)، وهم محرك الصيرورة الاجتماعية

والتحول والتغيير، ولها القدرة على العمل والعطاء والطموح والعلم، والرغبة في تحقيق الأهداف، وبناء الذات، وحب الحرية والانطلاق، ورفض التخلف والخروج عن المألوف والعادات والتقاليد والقيم والأعراف الاجتماعية، وحب الظهور وسرعة الغضب والعصبية والاندفاع غير المبرر، ويمكن تحديد بعض المعالم الخاصة وإبراز مجموعة من السمات أو الخصائص التي يتميز بها الشباب عامة في الوقت الحاضر (سمير، 2013، ص 248) وهي:-

1. التطلع إلى الديمقراطية والحرية.
2. يتفق الشباب في كل مجتمع من المجتمعات على أساليب ثقافية خاصة بهم، والميل إلى توجيه الانتقادات والمطالب لمحيطهم الاجتماعي .
3. الجرأة والمخاطرة.
4. الشباب أكثر حساسية للالزمات والتغيرات الاجتماعية .
5. الإصرار والتحدي، فهم طاقة إنسانية هائلة.
6. القدرة على الحشد والسرعة في الإنجاز والانحياز.

ومن خلال هذه الخصائص المميزة للشباب ، فإن هذه المرحلة « الشبابية » تعد مرحلة حرجة في حياة الفرد والمجتمع ، ومن خلالها تُعلق أغلب المجتمعات طموحات وأمالاً كبيرة على شبابها بعد رعايتهم وتوجيههم، لتجاوز المرحلة بأمان وتوافق مع محيظهم الاجتماعي، وذلك بتسمية الإحساس لديهم بالانتماء وبالهوية وتزويدهم بالمعارف والقدرات الذهنية والقيم والاتجاهات ومعرفة الحقوق والواجبات، وفقاً للظروف والمتغيرات باعتبارهم صناع المستقبل فضلاً عن ذلك هم أصحاب هذا المستقبل، (شقيير، 2004، ص 237)، لذلك فإن المجتمع يريد من شبابه مايلي:

الاعتدال والموضوعية في مختلف القضايا التي يتعرض لها المجتمع، وتحمل المسؤولية، والاستقلال في الرأي، والابتعاد عن العنف والتطرف والتعصب بكل أوجهه.

تنمية روح المنافسة الإيجابية، والثقة بالنفس، والاعتماد على الذات في الحصول على الفرص وتحقيق النجاح.

تنبي القضايا الوطنية والعلمية والاقتصادية الجديرة بالاهتمام، التي من شأنها المساهمة في تطور وتقدم المجتمع.

التسامح والمحبة والوحدة عند الشدائد، وتقديم الوطن على الذات، ونصرة المظلوم .

حماية الأرض والدفاع عنها وعدم المساس بوحدتها، أو قبول التفاوض لقاء لتنازل عن أى جزء من الأرض.

تطوير هوية وطنية وقومية يُحترم الشباب من خلالها، في ظل خلق علاقات ودية مع الآخرين. الإسهام في تنمية البلاد وبناء مجتمع جديد..

إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجه الشباب الليبي في هذه المرحلة التي قد تهدد كيان المجتمع وتمزق نسيجه الاجتماعي. وتجعله غير قادرا على مواجهة الغزو والهيمنة الثقافية، ومشاريع الغرب لتمزيق وحدة الأمة والتي تستهدف الشباب وتفقد القدرة على الشعور بالأمن والاستقرار في حياته اليومية والمعيشية، تتمثل هذه التحديات في: التعليم، والنمو السكاني في بعض المدن الكبرى، والمعلومات والاتصالات والمخدرات والبيئة، إلى جانب بروز البطالة، والفراغ الى جانب إشكالية التطلعات المستقبلية خاصة عند الشباب من حملة الشهادات الجامعية والعليا (السيد، 1990، ص115)، مع غموض في الهوية، والضعف الاقتصادي والأمراض المستعصية، إضافة إلى الجانب الأمني الذي يواجه الوطن برمته، والتحديات السياسية التي تهدد الحياة اليومية للمواطن، حيث انتشرت بين الشباب مجموعة من السلبيات كالفساد الإداري والمالي، والحرمان ووضعية السكن والتسيب واللامبالاة والفوضى الأمنية والأخلاقية، وغياب القدوة، وعدم احترام القيم الاجتماعية والدينية والقانونية الأمر الذي ساهم في انتشار ظاهرة العنف والإرهاب والحرابة بشكل مخيف.

مفهوم التسامح:

التسامح اصطلاحاً يعني موقفاً فكرياً وعملياً قوامه تقبل المواقف الفكرية والعملية التي تصدر من الغير سواء كانت موافقة أو مخالفة، ويعرف التسامح بأنه الاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات في المجتمع المحلي والوطني والعالمي..

ولهذا يمكن تعريف ثقافة التسامح بأنها: مركب من المكونات الفكرية الاجتماعية والثقافية، والإيديولوجية والمعتقد الديني، والمعتقدات الاجتماعية، والسلوكية التي تترجم قبول الطرف الآخر، وتقديم جانب الإصلاح والسلم على جانب الاقتتال، ليعتاش الجميع في إطار جغرافي واحد، يجمع بين مكونات اجتماعية لها أبعادها الثقافية وعاداتها وتقاليدها وخصوصياتها الاجتماعية على نحو يكفل إنتاج علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وفكرية، وسياسية متوازنة، تمارس سلطة الضبط الاجتماعي، وتحوّل دون

انتشار العنف، وتضمن حق الآخرين في العيش بأمن وسلام وممارسة حقوقهم دون فرض قيود تحد من حريتهم الشخصية، وممارسة معتقداتهم الدينية والتعبير عن آراءهم الخاصة بلغتهم المحلية.

غير أن المجتمع الليبي يمر بمرحلة حرجة تتسم بتراجع وباهتزاز في بعض القيم - كقيمة التسامح، والتراتبية الاجتماعية، والإيثار، والوفاء بالعهد، والاحترام والتقدير والمواطنة.. - واضطراب المعايير الاجتماعية والأخلاقية، حيث يعاني الشباب في ظل هذه التغيرات غموضاً في الهوية وضياًعاً في الأهداف، واغتراب مجتمعي وخلل قيمي مخيف في مفهوم الثقة والأمان، وتضاؤل نسبة الطموحات، فلا مسئولية ولا ديمقراطية ولا حرية ولا عدالة، مما يتوجب معالجة هذا الخلل بالتحول نحو منظومة جديدة من القيم الايجابية الدافعة نحو النظام والتقدم من خلال منهج تربوي وخطة زمنية ودورات تدريبية في إطار تضامن وتضافر مؤسسات المجتمع الحكومية والمدنية، لمواجهة موجة الغزو الغربي الموجه لتدمير البناء الثقافي والحضاري، وتشويه التاريخ وتصغير شأن العرب قديماً وحديثاً، وإحلال اللغات الأجنبية محل لغة القرآن، والربط ما بين العقيدة الإسلامية وبين العنف والإرهاب والقتل والتخريب. ذلك أن أفكار وثقافة شباب هذا الزمن هي التي ستقرر أخلاق الناس وثقافتهم في العصر القادم .

ولكن هل يعد التسامح دليلاً على الضعف؟ نعتقد بالتأكيد لا، ذلك أن قيم التسامح والعفو والتصالح تعد ثقافة مجتمعية ودينية يلتزم بها أفراد المجتمع وتشكل احد مكونات شخصيتهم، مما يشجع الإنسان على التحلي بالتسامح والعفو والتفاضي عن أخطاء الآخرين ومسامحتهم، والتخلي عن العقلية الاقصائية التي تخون المخالف، ولا تتقن الحوار، لا ترى غير لغة السلاح حلاً للإشكاليات، والتي من أدواتها وخصائصها التشفي والثأر والانتقام، عقلية تمجد الفارس والمقاتل وتؤمن بمنطق معي يا ضدي، والاستخفاف بالقانون ومنظومة قيم الحداثة والمدنية، والتعصب القبلي والتوجس والريبة والشك وسوء الظن في الآخر، وانتهاج الصراخ والشتم والسباب والإقصاء أدوات الحوار الناجحة، لذا كان من الضروري تشجيع تزود الشباب بقيم المصالحة والتسامح لمواجهة صعوبات الحياة اعتماداً على بعض الوسائل التالية:-

- تعزيز الوعي بخلق ثقافة التسامح عبر وسائل الإعلام المختلفة، المسلسلات التلفزيونية وأفلام الكرتون ومواقع التواصل الاجتماعي التي تعبر عن قيمة عالية للتسامح والتضامن، وتؤثر على الأطفال والشباب بشكل إيجابي.

- خلق مؤسسة ترعى السلم الاجتماعي لإرساء مبادئ التسامح والمصالحة الوطنية.
- عقد جلسات توعية للشباب لتعزيز الوعي بأهمية التسامح والمصالحة لدى الشباب.
- إلقاء محاضرات دينية وفكرية عن التسامح للقوات العسكرية والأمنية والقضائية، لمواجهة الأزمات لتحقيق التضامن الاجتماعي والتنمية البشرية .
- تأسيس مجالس او مكاتب للتوجيه والإرشاد في المدارس والمعاهد والجامعات، لمعالجة الحالات والصراعية قبل تغلغلها ولإعلاء شأن العلم والعلماء، لتعزيز قيم التعليم والتسامح والولاء والانتماء، والسلام والمحبة والحوار وقيم الترابط الأسرى والاجتماعي .
- العمل على إنشاء تقاليد دائمة تشد الأساتذة والطلاب الى الجامعة حتى آخر العمر، بحيث يظل الإنسان يُعرف بروح وتقاليد جامعته أياً كان المقام الذي أرتقاه ، فالمجتمع الذي يترك طلابه الجامعيين على هامش حياته ، فهو المسئول الأول عن انفجارهم .
- إلقاء محاضرات متنوعة عن التسامح والمصالحة، بما يتناسب مع مختلف الفئات العمرية لإفراد المجتمع من الشباب وتعريفهم بخطر العنف والتعصب القبلي.
- إنشاء مركز لطالبات الثانوية لتعريفهن بدور الأم المهم في تربية الأجيال على التسامح.
- إدخال زمان ومكان الشباب في الهندسة المعمارية للمدن .

ويعد التصالح والتسامح في الخطاب القرآني الوسيلة المثلى لتحقيق التعايش والسلم الاجتماعي ولم الشمل، فقد دعا القرآن الكريم إلى كثير من المبادئ والأخلاق والتشريعات، حيث يقول الله تعالى ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ (سورة فصلت الآية 34) وإضافة إلى التسامح الإعراض عن الجاهلين { وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا }، (سورة الفرقان الآية 63) ثم العفو وتطبيب القلوب ﴿ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ (سورة آل عمران الآية 134) ومن أسس التسامح العدل والشورى والإحسان يقول تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (سورة النحل 90) وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ﴾ (سورة الشورى الآية 38). وذلك في

إطار الأخوة الإيمانية والوحدة الإنسانية والاعتراف بالأخر، وفي ذلك استشعاراً لعظمة الإخوة بين المتنازعين، واستذكار قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (سورة الحجرات، الآية 10) ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (سورة الحجرات، الآية 13)

لقد أشتمل القران الكريم على حالات مهمة ووقائع وقصص عن المصالحة والتسامح والسلم الاجتماعي، فكثير من الآيات تخبرنا عن التسامح كطريق للتعارف، وأنه خير منهج للمصالحة وأفضل من الاقتتال، ولا نبالغ إذا قلنا أن أول مصالحة حدثت، قام بها الرب سبحانه وتعالى تتمثل في عفو الله عن نبيه آدم عليه السلام، ثم تمسك هابيل بالصلح خيارا لا بديل له، فلم يقدم علي مقاتلة أخيه قابيل ، أما يوسف عليه السلام فقد صالح أخوته متسامحا يلتمس لهم العذر، ويبحث لهم عن مخرج من خطئهم، لطى صفحة الماضي، في حين مصالحتات الرسول صلى الله عليه وسلم فهي كثيرة ومتعددة نذكر منها المصالحة بين سكان المدينة، وبين المهاجرين والأنصار، وصلاح الحديبية ، وفتح مكة، المصالحة والعفو عن أبي سفيان وزوجته وقرباته وجنوده وكل من دخل داره ، وبهذا العفو والتسامح تغاضى وتسامى الرسول صلى الله عليه وسلم وترفع عن الانتقام إلى السلام والعفو الشامل والتصالح .

ولعل هذه المبادئ والتشريعات القرآنية والسلوك الأخلاقي تحرك الوازع الديني في الناس، وخاصة الشباب وتدفع باتجاه السلم والتسامح والتعايش السلمي واللحمة الواحدة بدلاً من الصراع والعنف.

مفهوم العنف:-

تتشكل ظاهرة العنف من عدة عوامل أو أسباب منها النفسية والعقلية والوراثية والاقتصادية والسياسية والشخصية والاجتماعية والبيئية ،ويعد لجوء الشباب الى استعمال القوة والعنف مشكلة اجتماعية خطيرة تؤذي سلامة المجتمع وأمنه وتهدد كيانه؛ ذلك إن طائفة من أبنائه في طريقهم إلى الانحراف فيُحرم المجتمع من جهودهم البناءة بما يعيشون فيه من الخوف والفوضى وعدم الثقة بالقوانين والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (محمد،2008، ص93)، مما جعل المجتمعات تُؤليه اهتماما كبيرا وتضعه على قائمة المشاكل الاجتماعية؛ بل أصبح أي تخطيط اجتماعي لا يخلو من أخذ العنف بعين الاعتبار.

ويكاد يجمع الباحثين في مختلف المجالات العلمية على تحديد ماهية العنف، بأنه «سلوك

عدواني موجه ضد الآخرين باستخدام القوى المادية أو المعنوية بهدف إلحاق الأذى، والضرر بالإنسان، أو الممتلكات العامة أو الخاصة بغض النظر عن الفاعل سواء أكان فرداً، أو أفراداً، أو جماعات، أو الحكومة عبر أجهزتها المختلفة «ويعرّف أيضاً بأنه «كل سلوك معنوي أو مادي يرافقه قوة وإلحاق الضرر بالغير» ويصنف العنف إلى نوعين هما:-

العنف المادي، والعنف المعنوي. الأول يتمثل في العديد من المظاهر التي يميل الكثير من الباحثين إلى التعبير عنها بـ (جرائم العنف) من أمثلتها: القتل المتعمد، والضرب المفضي للموت، والسرقة بالإكراه واستخدام القوة العضلية أو المادية (بالسلاح) وما شابه ذلك، كالابتزاز والخطف والجرائم الجنسية، ودخول منازل، واقتحام الممتلكات العامة والخاصة، والاستيلاء عليها بالقوة، لأجل الحصول على أموال الآخرين أو الحصول على مزايا مادية، ومعنوية معينة. والمشاركة في الحروب والنزاعات المسلحة. أما الثاني يتمثل في الاستخفاف بالآخرين وتحقيرهم لفظياً، والحط من مكانتهم وأهانتهم بأسلوب مؤذي، وحرمان الفرد من ممارسة حقه الطبيعي في التعبير عن آرائه وأفكاره، وإجباره على تبني أفكار وأيديولوجيات لا يتقبلها أو غير مقتنع بها.

فالعنف - خاصة إذا ارتبط بالسلطة والقوة والعدل- يعد حالة فوضى انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر، سواء كان هذا الآخر فرداً أو شيئاً، فهو يتضمن الأذى البدني، والهجوم اللفظي، وتحطيم الممتلكات، وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل (يحي، 1427هـ، ص97) وبالتالي هو أي تعبير لفظي أو رمزي أو فعل عدواني يقوم به فرد أو جماعة ما، تكمن وراءه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية يمارس تجاه الآخرين، وينتج عنه أذى أو قتل أو تدمير ممتلكات.

مفهوم العنف الاجتماعي:-

يعد العنف ظاهرة عالمية تنمو في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة والنامية على حد سواء، وتمارس في كل المجالات ابتداءً من الأسرة وفي الشارع والمدرسة، والإدارة وملاعب الكرة والسجون، وقد يمارس بين الدول والمجتمعات وفي المجتمع الواحد وبين الطوائف والقبائل وفي أوقات الأزمات السياسية والاقتصادية، إلا أن الواقع الاجتماعي الحالي في ليبيا، وخاصة مع انتشار قوة الأسلحة النارية بأيدي المواطنين العاديين - لاسيما المراهقين والشباب - وعدم قدرة السلطات والأجهزة الأمنية في بسط الأمن، أدى إلى انتشار ظاهرة العنف، بأنواع وأشكال جديدة لم تكن موجودة في المجتمع من قبل، مثل القتل غير المبرر و السطو المسلح على ممتلكات الدولة والمواطنين والخطف بغرض الغنيمة

وغيرها من الظواهر السلبية وبالتالي نقصد بالعنف الاجتماعي إجرائياً أنه " سلوك أو فعل تخريبي يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف، فرد كان أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف السخرية أو الاستخفاف واستغلال وإخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى" (الاب ايباس، 1985، ص155).

ويشمل العنف لاجتماعي العنف الأسري، والعنف ضد الأطفال، والعنف الذي يقع على الشباب، والعنف في أثناء المشاجرات، إضافة إلى العنف الذي يقع من خلال الجرائم بأشكالها المختلفة (الخوئي، 2002، ص169)، كما في جرائم القتل والإيذاء والخطف والاعتصاب والدم والاعتداء على الممتلكات وغير ذلك. ونظرا لتشعب أو تعدد عوامل العنف، وأسبابه، وأبعاده صنف علماء الاجتماع العنف إلى أربعة أصناف :

● العنف النفسي، وتعزى أسبابه إلى المكونات النفسية للفرد الممارس للعنف مثل، الاكتئاب والإحباط والفشل في الحياة ونوع الشخصية والضعف النفسى والبيئية.

● العنف الاجتماعي وتعزى أسبابه إلى العوامل الاجتماعية أو المحيط الاجتماعي المتمثل في، الأسرة من حيث الحجم، وقسوة الوالدين، أو فقدان احدهما، والتمييز والمفاضلة بين الأبناء، والتسلط الوالدي، الحماية الزائدة (الدلال)، العلاقة الاجتماعية المتوترة أو السيئة بين الوالدين (الخلافات الأسرية) والتقليد والمحاكاة، والخلفية الحضرية.

● العنف الاقتصادي ويعزى إلى الفقر، والمهنة، ونوع السكن، البطالة. الحرمان المادي وعدم إشباع الحاجات (الخوئي، 2002، ص169)، العنف الذي قد يعزى إلى القهر الاجتماعي، ومن أهم مكوناته عدم المساواة الشخصية والنبذ الاجتماعي، والاختراب، وانعدام العدالة في بعض المواقف الإدارية والتربوية والقانونية وهي مجتمعة تمثل عناصر مولدة للعنف والعدوان.

ويعد النموذج الأسرى المفرض للسلطة الأبوية مسئولاً إلى حد ما عن بعض المشاكل التفاعلية والنفسية التي يعيشها الشباب في محيطهم الاجتماعي فمنذ الولادة نجد أن طقوس استقبال المولود الذكر تختلف عن الأنثى، بما فيها إعلان الفرح بولادة الذكر عنه عن ولادة الأنثى. لذا يأتي " مأزق الجنس " في مقدمة مشاكل الشباب، خاصة في إطار

التمييز بين الجنسين، فالذكر مكسب للعائلة، بينما الأنثى عبء عليها. "حتى أن الأدبيات النسوية تُقر أن المجتمع مُسير من طرف الرجل، وأن كل ما أُنتج يحمل بصماته، حتى أن التسمية لا تنجو من تدخل وسيطرة جنس الذكر، كجنس متطور، بينما جنس الإناث يبرز من خلال التسمية كجنس أدنى مرتبة". (أمقران، 2009، ص25)، فمنذ الطفولة تمنع البنت من اللعب وتشغل مبكراً في المطبخ في إطار تهيئتها وتدريبها على الأعمال المنزلية في إطار إنضاجها للزواج، في حين يمنح للذكر كل الحرية والصلاحيات لتأكيد رجولته واختيار سلطته.

هذا الوضع لا يستفيد منه الشاب الذي تمثله الأسرة، كدليل على الاستمرارية والحفاظ على الاسم العائلي، ولا الشابة التي تدرك منذ البداية أنها إنسانة من الدرجة الثانية، مما قد تتجم عنه مشاكل تتعلق باهتزاز الهوية والشخصية، والإحساس بالضياع، وعدم التكيف في البيئة الاجتماعية التي لا تساعدهم على فهم من هم. وبالتالي يلجأ كل منهما إلى التخلص من وضعه السلبي لتأكيد ذاته وكسب فعاليته في المجتمع بكل الطرق. وإن كانت تتعارض مع القيم السائدة وتصبح بذلك كفيلة بإعطاء مظهر الصراع للعلاقة بين الجنسين، أو التعارض بين القيم والحاجات، أو بين قيم المحافظة والتحرر (السيد، 1990، ص216).

يقول هشام شرابي "أن الكبير صاحب السلطة والمركز -الملك الرئيس، القائد- إلا صورة مكبرة للأب في العائلة بتصرفاته ونظرته لنفسه وعلاقاته بمن هم دونه، أنه يجد السلطة التي يختبرها كل منا أول ما يختبرها في العائلة قبل أن يعيشها إلى آخر حياته في المجتمع، أن الإرهاب والقهر والرضوخ التي يعانيتها كل منا في المجتمع هي نفسها التي عاينها في طفولتنا وفي فترة تربيتهنا وتثقيفنا (شرابي، 1986، ص25).

ويحاول الشباب التخلص من الرواسب الخاطئة، للتحرر من قبضة السلطة الأسرية وعباراتها التي تقلل من شأن الفرد والشعور بالدونية التي يُنعت بها في الطفولة مثل، يا ولد- يا بنت- عيل- فرخ- ياهوه - أنت -ناقص عقل- وغيرها من ألقاب وألفاظ ورموز العنف الرمزي، غير أن مرحلة الشباب قد تصطدم منذ البدء بسلطة أبوية عنيفة تدعى امتلاك الحقيقة، وترفض النقد والرأي الآخر، وحول مبادرات الشباب بُتهم الشباب بالتهور لمحدودية المعرفة ونقص الخبرة والتجربة الحياتية البسيطة، والحكم على قيمهم بمعايير لا تتناسب ومرحلتهم العمرية التي يمرون بها، وإنما بمعايير تقييم حياة الكبار، وبالتالي فإن أية محاولة من الشباب لتحقيق الاستقلال فإنها تقابل بالسخط أو حتى ينبذ عائلياً، (فروم، 1972، ص228) كما أن ما يُبث في وسائل الإعلام المحلية والعربية من برامج

ومقاطع الفيديو ذات طابع بوليسي أو إجرامي على شبكة المعلومات الدولية "النت"، تلعب دورا مهما في نشر ثقافة العنف خاصة لدى شريحة الشباب من خلال ما تعرضه من صور وأفلام وبرامج عن النزاعات المسلحة، وصراعات الفرقاء السياسيين والإيديولوجيين، ومن مشاهد الاستعراض بالأسلحة بين عصابات القتل والخطف والسرقة، والجرائم الجنسية والاعتداء على الحرمات والممتلكات العامة والخاصة من قبل المجموعات المسلحة.

ولهذا تعد وسائل الإعلام وشبكة التواصل الاجتماعيين من المتغيرات الأساسية التي لها دورا مؤثر في نشر وتزايد ثقافة العنف، وفي هذا السياق بينت الدراسات ذات العلاقة إلى "وجود علاقة قوية بين مقدار العنف التلفزيوني الذي يشاهد والسلوك العنيف في الحياة الحقيقية" (بيرغر، 2012، ص 169) ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي أجرتها، مونيت اسيموف Monett Asimov، التي بينت "وجود صلة قوية بين مشاهدة التلفزيون والعنف اللاحق لدى الفتيان والفتيات على الرغم من أن التأثير كان لافتا لدى الذكور أكثر مما هو لدى الإناث" وأشارت جيفري جونسن (Jeffrey Jonson) إلى أحد النتائج التي تلفت الانتباه كثيرا بان الشباب الذين شاهدوا التلفزيون ثلاث ساعات أو أكثر يوميا في سن الرابعة عشرة وتصرفوا بطريقة عدوانية في السادسة عشرة أو عندما وصلت أعمارهم إلى العشرين ونتاج عنها أن ما نسبته (45.2%) من الذكور (12.7%) من الإناث قد تصرفوا بعدوانية (بيرغر، 2007، ص 36)

وقد يرجع مردّ لجوء الشباب إلى العنف، وجود عنف يمارسه المجتمع بكامل مؤسساته في حقهم، نتيجة عجز المؤسسات الرسمية البيروقراطية عن إدماج الشباب في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من تهميشهم في مجتمع يمثلون فيه الشريحة الأكبر، عجزٌ يدعمه التسلط وضعف الاتصال مع الشباب، خاصة عندما يُغيب القانون يترك فراغاً يحتله الظلم، وعندما يتنامى الظلم في المجتمع، وتتعدد روافده، يستنفر الشباب فينغمسون في العنف الجماعي الفعلي ضد كل المؤسسات التي أظهرت له يوما ما إزدراءً أو احتقارا أو تهميشاً.

وأفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا بأن شهر نوفمبر 2016 "قد شهد أكثر حالات العنف ضد الأطفال بعموم المدن الليبية" وذلك في تقرير لها تحت عنوان (الأطفال في ليبيا ضحايا الإرهاب وأعمال العنف والانتهاكات) بأنها رصدت وقوع (34) حالة إصابة للأطفال بعموم البلاد جراء تصاعد حوادث الاختطاف والقتل وأعمال العنف والعمليات الإرهابية وسوء الخدمات الصحية في الفترة من 1 نوفمبر إلى 24

نوفمبر 2016). وأوضحت اللجنة أن هذه الإصابات شملت 6 حالات اختطاف للأطفال و14 حالة قتل للأطفال و17 حالة إصابة بجروح وإصابات بليغة جراء أعمال العنف والعمليات الإرهابية بمدينتي بنغازي وسبها، وشملت هذه الإحصائيات إصابات في مدن: طرابلس - تاجوراء - ورشفانة - الزاوية - هون). وأشار تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن ليبيا لسنة 2017 إلى أنه (في غياب سلطة دولة تمارس الرقابة على التراب الوطني، تواصل عشرات الميليشيات المتنافسة والقوات العسكرية، مع اختلاف أجندها وولائها، خرق القانون الدولي مع الإفلات من العقاب. قصفت المدنيين دون تمييز، واختطفت وأخفت الناس قسرا، ومارست التعذيب والاعتقال التعسفي والقتل خارج القانون، وتدمير الممتلكات المدنية). (تقرير الأمم المتحدة: 2017)

كما أثبتت معظم الدراسات التي تناولت موضوع ممارسة العنف على مستوى متغير النوع أن الذكور أكثر ميلا للممارسة العنف من الإناث في مختلف الفئات العمرية، وعلى مستوى متغير الخلفية الحضرية تبين من الدراسة التي أجريت في ليبيا (1986م) أن سكان المدينة الكبيرة أكثر ممارسة للعنف من سكان المدينة الصغيرة والمتوسطة، وتقل ممارسة العنف بين صفوف سكان المناطق الريفية والقروية (التير: 1990، ص 192).

أما بخصوص أثر الحروب والنزاعات المسلحة على العنف وانتشاره فمن الملاحظ أن معدلات العنف في ليبيا في صفوف الشباب تزايدت بشكل كبير، فالشباب هم وقود النزاعات المسلحة في ليبيا اليوم. حيث أن فئة الشباب -طلاب الثانوية - هي أكثر طاقة وحيوية داخل أي مجتمع والأكثر تأثرا بالإحداث، والأسرع انفعالا بحكم تكوينها النفسي والاجتماعي، وذلك لقلة الخبرة وغياب المعرفة العميقة، والضغط الاجتماعي والاقتصادي، ووقوعهم فريسة لعصابات التهريب والخطف والاعتقال، أو تلك التي تقوم على الاتجار بالمحذرات والجنس أو بيع الأطفال الرضع... ناهيك عن التورط في بعض المؤسسات والمنظمات التجسسية وأعمال الجوسسة والتطرف، الأمر الذي ينتهي بهم إلى القتل، أو عند عصابات الإجرام المافيا والطامحين إلى النفوذ والسلطة والمال، مما ساهم في ضياع بعض الشباب في متاهات العنف والعنف المضاد، وهي ظاهرة عامة في مختلف البلدان الفقيرة الغنية والمتقدمة والمتخلفة على حد سواء، غير أن هذه الصورة من العنف والجرائم التي يقوم بها الشباب اليوم لم تكن مألوفا وغير متوقعة منذ النصف الأخير من القرن الماضي في ليبيا.

أما الهلاوس السمعية والبصرية سواء أكانت ناتجة عن تعاطي الشباب للمحذرات

أم عن ظروف أخرى، فإنها ليست المسئولة فقط عن عدم التوافق الشبابي، لأن هناك من الشروط والظروف النفسية والاجتماعية التي لاتتلائم مع الأوضاع الجديدة والتي لا تساعد على التوافق معها، ومن ضمن هذه الشروط هناك تدنى القدرة الشرائية والبطالة والتفاوت المعيشي بين فئة الشباب والقهر الاجتماعي وتعاطي المحذرات والأمية وغياب التخطيط والتوجيه المهني والوظيفي على أسس علمية، ناهيك عن حالة الاغتراب الثقافي والعزلة الفكرية، إن كل هذه الشروط والمعطيات وغيرها يمكنها أن تقف حاجزا أمام توافق الشباب مع المتغيرات التي يفرضها العصر، لذا كان من اللازم القضاء على هذه الحواجز حتى يتمكن الشباب وغيرهم من التوافق مع الأوضاع الجديدة والاستفادة منها بهدف بناء مجتمع متطور ومتقدم ومتماسك.

وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في بريطانيا حول الحرب " أن الجنود الشباب أكثر ميلا لارتكاب جرائم العنف فمن المرجح أن يكون الجنود الشبان الذين خدموا في العراق وأفغانستان أكثر ميلا لارتكاب جرائم العنف من الجنود الكبار أو المدنيين". وفى أكبر دراسة جريت حول العنف المسلح، أجرى باحثون من جريدة "لانسيت الطبية Lancet Madsen" مقابلات مع (14) ألف جندي وجنديّة من البريطانيين بالإضافة إلى فحص سجلاتهم الجنائية. وكانت النتيجة الأكثر أهمية، هي أنه تمت إدانة (6.20 %) من الجنود الذكور الذين تقل أعمارهم عن (30) عاما بارتكاب جرائم عنف، مقارنة مع (6.7 %) من الرجال المدنيين في نفس الفئة العمرية، و(11 %) من جميع العسكريين. وبينت الدراسة، التي تأتي بعد مرور عشر سنوات على اندلاع حرب العراق، إن (53 %) من الجنود الشبان الذين شاركوا في القتال المباشر أكثر ميلا لارتكاب جرائم عنف وقال "سايمون ويسلى": أنه ليس شيئا سيئا أن يكون لدى الجنود دافع عدواني. "بعض الناس الذين لديهم ميول عدوانية يصبحون جنودا أشداء جدا، (مركز زايد 2002، ص79).

الشباب والعنف: الأزمة، النطاق، استراتيجيات المعالجة:

ما تزال ليبيا غارقة في عنف قاتل ونزاعات مسلحة متعددة، وتشهد حالة من الاضطراب السياسي والأمني، والصراعات المسلحة المتعددة التي أثرت على العديد من المناطق والمكونات الاجتماعية في الحضر والأرياف، وأسهمت في انهيار عام للقانون والنظام. مع استمرار بعض المدن في الصراع المسلح وفي ارتكاب بعض الممارسات الخاطئة وانتهاك لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. إذ يؤكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، UNSMIL (2015، p3)، أن العنف في ليبيا قد أدى إلى سقوط مئات القتلى من الشباب في كثير من

المناطق، وإلى تفاقم ظاهرة النزوح والتهجير للسكان، مع تفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع تدنى مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية، . كما ازداد تعرض النازحين والمهاجرين لسوء المعاملة. والاستغلال المادي، في ظل ضعف الحكومة وعجزها عن تقديم الخدمات وانتشار الجماعات القبلية، والجهوية المسلحة غير الرسمية "الميليشيات" التي مارست مستويات متعددة من العنف ضد السكان داخل المدن وخارجها، مما جعل قضايا العنف والمصالحة والسلم الاجتماعي هي الشغل الشاغل للحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والمواطن العادي، إلا أنها مازالت تدور في حلقة مفرغة. لذلك فإن أولى الحاجات التي ينبغي معالجتها عند الليبيين هي ضرورة ضمان الأمن والاستقرار ونزع سلاح الميليشيات، والاستقرار السياسي والأمن الشخصي (IFES, 2013, p5) إضافة إلى أهمية توفير سبل العيش الكريم، المتمثلة في توفير السيولة النقدية والكهرباء والماء ومراقبة أسعار السلع والخدمات وإعادة المهجرين والنازحين.

وتشير نتائج المقابلات الجماعية البؤرية "في الاستشارة الوطنية حول الشباب والسلم والأمن: دراسة حالة ليبيا إلى أن العنف والتطرف في ليبيا وبالأخص في مدينتي طرابلس وبنغازي يعتبر أهم التحديات المعوقة لحركة الشباب الليبي وتفاعلهم وحياتهم النفسية والاجتماعية، فقد افرد أفراد العينة البحثية المكانة الأولى لهذا التحدي. ووفقاً لنتائج المقابلات البؤرية أيضاً، فإن العديد من الشباب عبر عن تداعيات العنف على حياتهم اليومية، حيث أشار العديد منهم إلى انه نظراً للانفلات الأمني جعلتهم يتجنبون التنقل خارج البيت وخاصة في المساء والمسافات البعيدة. وهذا أدى إلى تقلص حرية التنقل مما أسفر عنه شعور الشباب بالإحباط وتدهور حالته النفسية. وأشارت النتائج إلى أن أهم العوامل المغذية للعنف من وجهة نظر الشباب والشابات المشاركات في الدراسة تتمثل في أن مشكلة العنف بداية تستقطب فئة صغيرة جداً وخاصة من الشباب الذي يعيش أوضاع هشة تتسم بالفقر والتهميش، وكون غالبيتهم من صغار السن ضعيفي الوازع والوعي الديني، وعادة ما يلاقون اهتماماً ويكلفون بأدوار ومسؤوليات تعوضهم عن التهميش؛ هذا فضلاً عن الحوافز المادية والمعنوية المتمثلة أساساً في وعود واهية.

ويكشف المسح العالمي للقيم 2015 أن نسبة عالية من الليبيين (20.7 %) يحملون السلاح لعدم إحساسهم بالأمن. ويجب الإشارة هنا إلى أن البلاد تعيش بشكل عام حالة انفلات أمني ولربما لدواعي أمنية يحمل الأفراد سلاحاً للدفاع عن أنفسهم وهذا ما يجعل ليبيا تحتل مركز الصدارة في انتشار السلاح بين الأفراد (WVS, 2015) لتصبح

ظاهرة انتشار السلاح (ظاهرة ليبية). ويشير تقرير بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 2016 إلى أن البعثة وثقت خلال الفترة الممتدة من 1 أكتوبر إلى 31 أكتوبر 2016 وقوع 102 إصابة في صفوف المدنيين، من ضمنها 29 حالة وفاة و73 إصابة بجروح خلال الأعمال العدائية التي وقعت في ليبيا. ووثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 19 حالة وفاة و64 إصابة بجروح في بنغازي، و5 حالات وفاة، وإصابتين بجروح في الزاوية وحالتين وفاة و6 إصابات جروح في طرابلس، وحالة وفاة واحدة وإصابة واحدة بجروح في درنة، وحالة وفاة واحدة في سرت، وحالة وفاة واحدة في صرمان، في سياق جرائم العنف في ليبيا يمكن استعراض معدلات الجريمة قبل عام 2011 حيث أشارت البيانات الكمية خلال 2008 إلى أن جرائم العنف موزعة حسب نوع جرائم العنف المبلغ عنها والمتهمين والمجني عليهم (المتضررين) وحسب متغير النوع كالتالي: جرائم القتل العمد المبلغ عنها بلغت (137) جريمة، (260) جريمة شملت المتهمين والمتضررين منهم (250) حالة من المتهمين فئة الذكور، (10) حالات من فئة الإناث (140) من المتضررين منهم (124) حالة من فئة الذكور، (16) حالة من فئة الإناث. أما بخصوص جرائم العنف المتصلة بالضرب المفضي للموت فقد أشارت البيانات إلى أن عدد الجرائم المبلغ عنها بلغت (24) جريمة، بلغ عدد حالات هذا النوع من العنف حسب متغير النوع (70) جريمة من المتهمين منهم (69) حالة من فئة الذكور، (1) حالة من فئة الإناث، في مقابل (24) حالة من المتضررين منهم (23) حالة من الذكور، (حالة واحدة) من الإناث.

أما جرائم العنف الجنسي (الزنا) فقد بلغت الجرائم المبلغ عنها (197) جريمة موزعة حسب متغير النوع إلى (240) حالة من المتهمين في العنف الجنسي من فئة الذكور، (232) حالة من الإناث، وعدد حالات المتضررين بلغت (6) حالات من فئة الذكور، (7) حالات من فئة الإناث. بينما جرائم العنف المتعلق بجرائم الواقعة بالقوة والتهديد فإن البيانات تشير إلى أن عدد الجرائم المبلغ عنها (224) جريمة عنف جنسي المتهمين من فئة الذكور (262) حالة، عدد الإناث (18) حالة، وبلغ عدد المتضررين الحالات المتضررة من الذكور (158) حالة في مقابل (76) حالة من فئة الإناث. في حين جرائم العنف المتعلقة بالخطف لحبس الحرية الشخصية بلغت الحالات المبلغ عنها (166) حالة، (291) حالة من المتهمين من الذكور في مقابل (13) حالة من فئة الإناث، وبلغ عدد المتضررين من جرائم عنف الخطف الذكور (163) حالة من الذكور في مقابل (23) حالة من الإناث، أما جرائم السرقة بالإكراه فقد بلغت جرائم العنف المبلغ عنها (1626)

جريمة موزعة حسب متغير النوع كالآتي: متهمين من فئة الذكور (1799) حالة في مقابل (12) حالة من فئة الإناث، في حين بلغ عدد المتضررين من هذه الجريمة من فئة الذكور (1653) حالة، والإناث (74) حالة (تقرير الجريمة، 2008، ص 18).

وحول جرائم العنف في ليبيا بعد عام 2011 يشير التقرير السنوي عن الجريمة في ليبيا 2013م، إلى ارتفاع نسبة الجرائم وتتنوعها، حيث أنه سُجل خلال العام 2013 عدد (21665) مقابل 26923 جريمة لعام 2012، بنقصان قدره (5258) جريمة. وكان المتوسط الحسابي للجرائم خلال العام 2013 موزعة على أشهر السنة 1805 جريمة للشهر الواحد تقريبا أي بمدل 60 جريمة يوميا بواقع 3 جرائم في الساعة. وبالنظر إلى نتائج التعداد العام للسكان لسنة 2006 والذي بلغ 5298152 نسمة، فإن نسبة الجرائم تصل إلى 410 تقريبا لكل 100.00 نسمة (تقرير الجريمة، 2013، ص 9).

ويلاحظ اختلاف معدلات الجريمة إذا تمت مقارنة أعداد الجرائم المسجلة خلال العامين 2013م و2012م. يلاحظ من تقرير الجريمة 2013 أن عدد جرائم القتل العمد اقل ب 41 حالة، حيث سجلت 675 حالة قتل عمد خلال العام 2013 بينما سجلت 716 حالة خلال العام 2012. كما قلت أيضاً حوادث القتل الخطأ المتمثلة في حوادث المرور ب 42 حالة، فقد سجلت 112 حالة خلال العام 2012، بينما سجلت 70 حالة فقط خلال العام 2013 م.

كما يشير تقرير الجريمة 2013 أيضاً إلى أن حالات الإيذاء الخطير والجسيم قد قلت ب 94 حالة، حيث بلغت الحالات المسجلة من هذا النوع خلال العام 2013 (229) حالة، بينما سجلت 323 حالة خلال العام 2012. كما يلاحظ أنه قد سجلت 29 حالة إجهاض خلال العام 2012 بينما سجلت حالة واحدة خلال العام 2013. ويلاحظ أيضاً تدني عدد حالات الخطف لحبس الحرية الشخصية، حيث سجلت 143 حالة خلال العام 2013، بينما بلغ العدد 174 حالة خلال العام 2012. كما قلت أيضاً حالات المخدرات ب 94 حالة حيث سجل 254 حالة خلال العام 2012، بينما بلغ عدد الحالات خلال العام 2013 (160) حالة. وفي هذا السياق أيضاً فيلاحظ بشكل واضح أن حالات تعاطي الخمر أو تصنيعها أو الإتجار بها قد تدنت لتصل إلى 864 حالة سجلت خلال العام 2013، بينما سجلت 2360 حالة خلال العام 2012، حيث سجل فارق بلغ 1496 بين السنتين قيد المقارنة. كما قلت جرائم صناعة الأسلحة والاتجار بها، حيث بلغت عام 2013 (81) حالة، بينما بلغت عام 2012 (103) حالة.

وفي المقابل تشير بيانات التقرير السنوي للجريمة للعام 2013م، إلى أن بعض أنواع الجرائم قد ازداد خلال العام 2013م. فعلى سبيل المثال ارتفعت حالات السرقة من المنازل من 1445 حالة خلال العام 2012م إلى 2043 حالة سجلت خلال العام 2013. كما ازدادت حالات سرقة الكوابل الهاتفية والكهربائية حيث ارتفعت من 16 حالة خلال العام 2012 إلى 230 حالة خلال العام 2013. كما ازدادت حالات الحرق العمد بـ 337 حالة، حيث بلغت عام 2012م (858) حالة، بينما ازدادت لتصل إلى 1193 حالة خلال العام 2013م. كما ازدادت حالات السرقة بالإكراه لتصل إلى 843 حالة خلال العام 2013م، بينما سجلت 766 حالة خلال عام 2012.

فعلى الرغم من تدني الوضع الأمني في ليبيا بشكل عام كما ذكر سلفاً يلاحظ انخفاض بعض الجرائم المسجلة خلال العام 2013 عن العام 2012. كما يلاحظ تدني مستوى العنف بين الشباب في البيانات من الفترة 2012 2016 كما هو موضح بالشكل (1) والجدول (1)

جدول 1 يبين حالات العنف بين الشباب موزعة حسب الحالات خلال الفترة من 2012.2016

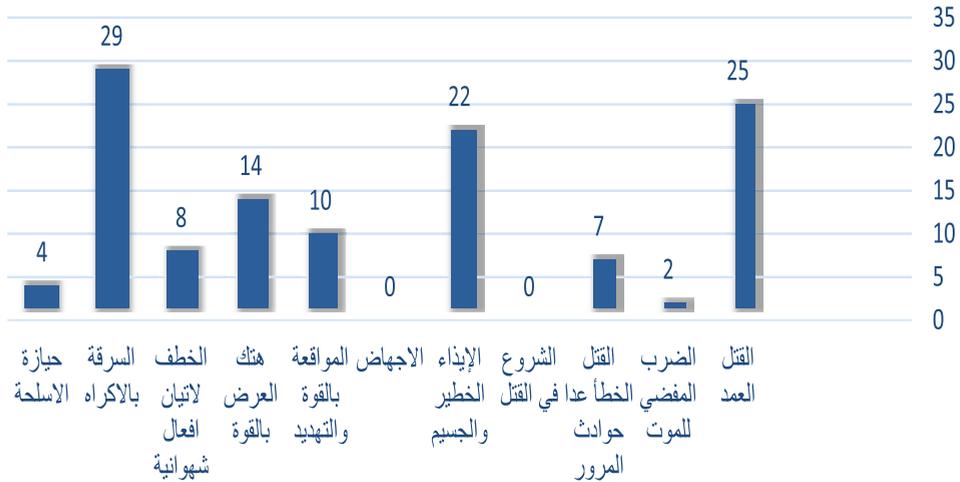
حالات العنف للمستوى التعليمي فوق الإعدادية للسنوات 2016-2012	2016	2015	2014	2013	2012	نوع الجريمة
	فوق الإعدادي					
25	3	3	9	1	9	القتل العمد
2	0	1	0	0	1	الضرب المفضي للموت
7	2	1	2	0	2	القتل الخطأ عدا حوادث المرور
0	0	0	0	0	0	الشروع في القتل
22	1	9	3	5	4	الإيذاء الخطير والجسيم

0	0	0	0	0	0	الإجهاض
10	3	1	3	2	1	المواقعة بالقوة والتهديد
14	5	0	6	0	3	هتك العرض بالقوة
8	0	0	3	0	5	الخطف لإتيان أفعال شهوانية
29	13	0	4	7	5	السرقه بالإكراه
4	0	1	0	0	3	حيازة الأسلحة

(المصدر: مكتب الإحصاء والتسجيل الجنائي بالإدارة العامة للبحث الجنائي في ليبيا)

الشكل (1) حالات العنف للمستوى التعليمي فوق الاعدادية للسنوات 2012-2016

(مكتب الإحصاء بالإدارة العامة للبحث الجنائي في ليبيا)



تشير البيانات في الجدول أعلاه أن إجمالي حالات العنف موزعة حسب المستوى التعليمي قد سجل اعلي مستوى لها في جرائم القتل العمد وحالات السرقة بالإكراه والإيذاء الخطير والجسيم خلال السنوات من 2012 إلى 2016م هذه الأنواع من أساليب العنف هي عبارة عن تعبير عن انحراف تكمن وراءه أسباب متنوعة، إما نتيجة

لضغوط نفسية يقع فيها الشباب ليس أقلها تلبية احتياجاته المادية والمعنوية، فيلجأ إلى الخطف أو القتل طلباً للعدوية، وأعمال السلب والحراة وقطع الطريق طمعاً في المال، أو يلجأ للقتل انتقاماً لكرامة مهانة، وفي أحيان أخرى قد يستعين الشباب بالعنف وبأساليب منحرفة للوصول إلى تحقيق بعض الأحلام التي قد تنتهي ببقظة ضميرية تُعدّل من سلوك الشاب، أو من خلال وجوده خلف قضبان السجن بعد أن يكون قد فقد لحرته بشكل دائم أو مؤقت.

وقد أشار الشباب المشاركون «في دراسة الاستشارة الوطنية حول الشباب والسلم والأمن: حالة ليبيا» إلى تحدي «الإرهاب الرقمي» حيث أشاروا إلى توظيف واسع للإنترنت والشبكات الاجتماعية لترويج الخطب المتطرفة والمستهدفة الشباب أساساً وصغار السن بالأخص، ونهبوا إلى خطورة هذا التحدي وضرورة التصدي له باعتبار انتشار استخدام الشبكات الاجتماعية من قبل الشباب. وعبر الشباب عن استعدادهم للمشاركة في محاربة هذه الخطب وقطع الطريق أمامها.

التسامح الاجتماعي والمصالحة الوطنية:

مداخل معالجة العنف:

تعد ثقافة التسامح من المقومات الأساسية للثقافة الاجتماعية التي تميز السكان في ليبيا وهي متأصلة في التكوين الاجتماعي الثقافي القيمي والأخلاقي والعرفي، من هذا المنطلق فإن محور الاهتمام سينصب على معرفة مدى تأثير هذه الثقافة في الحد من ممارسة العنف في الأوساط الشبابية، ومدى تمتع الشباب بقيم ثقافة التسامح وتأثيرها على سلوكياتهم اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً بما يجعلهم أبعد ما يمكن من الانخراط في ممارسة موجات العنف المسلح وغير المسلح.

لا شك أن ثقافة التسامح تعد من المقومات الأساسية للثقافة الاجتماعية التي تميز السكان في ليبيا وهي متأصلة في التكوين الاجتماعي الثقافي القيمي والأخلاقي والعرفي، والتي تستمد مجتمعة جذورها من الدين الإسلامي الذي يحث بشكل مطلق على التسامح والعفو عند المقدرة، والتصالح، ونبد العنف والكرهية والحقد والتمييز العنصري، والتعصب بكافة إشكالاته. لذا فإن هذه المقاربة لا تناقش مسألة ثقافة التسامح كإشكالية، بل تسعى إلى معرفة مدى تأثير هذه الثقافة في الحد من ممارسة العنف في الأوساط الشبابية، ومدى تمتع الشباب بقيم ثقافة التسامح وتأثيرها على سلوكياتهم اجتماعياً

واقتصاديا وفكريا بما يجعلهم ابعد ما يمكن من الانخراط في ممارسة موجات العنف المسلح وغير المسلح .

ومن ثم فإن التسامح يعني موقفاً فكرياً وعملياً يُنبئ عن استعداد الفرد أو الجماعة تقبل معتقدات وممارسات وعادات مجموعات بشرية تختلف عمّا عندهم وتحمل سلوكهم وطقوسهم وممارسات حياتهم اليومية، دون اضطهاد أو اعتراض أو تعدي على حقوقهم الوطنية وهويتهم الشخصية. فثقافة التسامح تعرّف بأنها "مركب من المكونات الفكرية والاجتماعية والثقافية والسلوكية لجماعات لها خصوصياتها تتعايش معا على نحو يحقق إنتاج علاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية وفكرية، وسياسية متوازنة تمارس سلطة الضبط الاجتماعي، وتحول دون انتشار السلوك العدواني (العنف)،

كما يعنى التسامح بأنه «الاحترام والقبول والتقدير لمختلف الثقافات في المجتمع المحلي والوطني، والعالمي، وأشكال التعبير المختلفة الخاصة بكل منها، وللأساليب المختلفة في الحياة، فالتسامح يعني أيضا التجانس مع اللاتجانس والتباين، ويزداد مع المعرفة، وانفتاح العقل، وزيادة الاتصالات والتفاعلات مع الثقافات الأخرى، وفضلا عن حرية التفكير والمعتقدات والممارسات» (عبد الوهاب، 2006، ص77) ويعرف التسامح على مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بأنه قدرة الفرد أو الأفراد على تحمل وتقبل الممارسات الخاطئة من الآخرين ضدّهم، والقدرة على الصبر والتحكم في الانفعالات اتجاه شيء لا يرضونه لأنفسهم .بهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار وتقدم المجتمع، والتعايش والانسجام مع الآخرين على نحو أفضل (Vogt;1997.p.1)

وانطلقت الدراسة التي أجريت حول التسامح الاجتماعي في المجتمع العربي (عبد الوهاب 2006) من تعريف إجرائي لمفهوم والتسامح مفاده " التسامح الاجتماعي يعنى العيش مع الآخرين دون مشاكل، وتقبل أفكارهم وممارستهم التي قد يختلف معها الفرد، والأفراد، والإقرار لأصحابها بحقوقهم في ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع، وقد يكون هذا الأخر إنسانا، أو فكرا، أو رأيا، ويتم التعبير عن هذا التقبل في صورة التسليم بأحقية الأخر في الوجود. ويرى الجابري أن التسامح يعد مفهوما إيديولوجيا فهو" ولد في حظيرة الأيديولوجيا والسياسة ليوظف توظيفاً سياسياً إيديولوجياً، ضد السلطة، أو معها "(الجابري، 1977، ص20). ويذهب ريشر Rescher إلى القول بأن التسامح "عملية نسبية، لأن الادعاء بأنه يجب علينا أن نكون متسامحين ادعاء أخلاقي بالإضافة إلى نسبية التقدير، أو الحكم على الأشياء فمن يتسامح معه فرد قد لا يتسامح معه آخر. لذلك يعبر التسامح

عن أسلوب التعامل الذي يسلكه الفرد في تعامله مع الأفراد الذين يختلف معهم أو اعتقد أنهم على خطأ ونحن على صواب، والتسامح يعني السماح للأفراد بفعل ما نكره، عدم التدخل في ممارساتهم وأنشطتهم حتى وإن اعتقدنا أنها خاطئة“ (Rescher,1997,p23).

إن مناقشة مسألة العنف لدى فئة الشباب في ليبيا وربطها بثقافة التسامح لا شك أنها معقدة منهجياً، وصعبة نتيجة لعدم توفر الأطر المرجعية المفسر لها، ولكنها ضرورة من ضرورات البحث الموضوعي لأن التسامح مؤثر من مؤشرات ندرة العنف وأسلوب من أساليب معالجته. فالتسامح بمعناه الشامل يعنى مقاومة نزعات الكراهية والحقد الاجتماعي الذي يدفع نحو ممارسة العنف بكل تصنيفاته. لذلك تعد ثقافة التسامح النقيض لثقافة العنف، والربط بينهما في البحث يعد توجهاً بحثياً رصيناً، يسعى إلى اختبار العلاقات بين المتغيرات المؤثر والمتأثرة بينهما، فالعنف متغير متأثر عند ربطه بالتسامح، فدرجة التسامح المنتشرة بين السكان تسهم في تحديد معدلات انتشار العنف. وتشير نتائج المقابلات الجماعية البؤرية ” في دراسة الاستشارة الوطنية حول الشباب والسلم والأمن: حالة ليبيا ” إلى أن أبرز التحديات التي تواجه وتعيق الجهود الرامية إلى إحلال الأمن والسلم ونبذ العنف والتطرف ومحاربه والتي تعيق مشاركة الشباب في عملية السلم عامة، هي النزاعات وانتشار الأسلحة وأعمال العنف. وهي التي أعاقت حركتهم ومساهماتهم مما ترتب عليها إعاقات أخرى متنوعة ومركبة. إضافة إلى ظاهرة انعدام الثقة في الآخر، خطاب وأشخاص وأطراف ومؤسسات: وهو البعد الآخر المعيق للتواصل والعمل الجماعي والمجتمعي، علاوة على إرباك المعرفة والاطلاع على مجري الأمور، حيث يشير العديد من الفتيان والفتيات المشمولين في الدراسة إلى ظاهر تراجع الثقة في الآخر عامة لحد الانعدام، والتشكيك في مرامي وأهداف ومصداقية أية رسالة بما في ذلك بعض خطب ورسائل رجال الدين أو بعض الشخصيات أو المسؤولين أو غيرهم، ولا يخص ذلك السياسي فقط. ويعود ذلك دون شك إلى النزاعات والانقسامات السائدة وتعدد الأطراف السائدة محلياً ودولياً.

رغم أن مناقشة العنف لدى الشباب في المجتمع الليبي الذي مازال يغلب عليه طباع قيم الثقافة البدوية التي تمثل نسقاً من البنية التقليدية للمجتمع القديم لم يكن يشكوا من مسألة العنف الشبابي فكل المؤشرات تشير إلى أن قضية العنف برمتها ليست مشكلة مثيرة للقلق في ليبيا قبل حركة التغيير السياسي في السنوات الفائتة؛ فكل ما يمكن التعبير عنه (بالعنف) لا يتجاوز مسائل السلوك العدواني البديهي الذي يحدث بين كل الناس مثل

المشاجرة، والاشتباك بالأيدي عند الخلاف على موضوعات حياتية معتادة، السرقة بالقوة، والتهكم أو الاستهزاء والسخرية من الآخرين... الخ وما يتجاوز هذه السلوكيات العدوانية، فقد صنفت في إطار الأفعال الإجرامية مثل القتل العمد والخطأ، الضرب المفضي للموت، الشروع في القتل، الإيذاء الخطير والإجهاض، الاغتصاب، هتك العرض بالقوة أو بالرضا، تحريض الصغار على ممارسة الفسق والفجور والخطف لحبس الحرية الشخصية، والخطف لإتيان أفعال شهوانية، السرقة بالإكراه... الخ (التقرير السنوي عن الجريمة، 2012).

● ولكن في السنوات الأخيرة وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وانتشار الصراعات المسلحة التي انخرط فيها الغالبية العظمى من الشباب الذين أصبح بعض منهم يمارس أعمال عنف متعددة، مثل القتل، والخطف، والاعتداء، والسجن بدون مبرر قانوني وأخلاقي، والاعتداء على أملاك الآخرين ومصادرتها بالقوة، والسرقة بالقوة، والإكراه (التمشيط)، فمدينة طرابلس مثلاً احتلت المرتبة السابعة في قائمة أسوأ وأخطر "10" مدن في العالم، (زاقود، 2014، ص15) بالطبع فإن مرد هذا التحول قد يرجع لغياب ثقافة التسامح وضعف الضوابط القانونية والأخلاقية وتفسخ القيم الاجتماعية التي تكبح جماح موجات العنف لدى الشباب. ورغم هذه الحقائق المرة لا يراودنا أدنى شك فإن المجتمع الليبي وإرادة شبابه الحرة سيتجاوز هذه المرحلة قريباً وذلك للمعطيات التالية:-

■ أن المجتمع الليبي في معظمه شعب مسلم متدين - بلد المليون حافظ للقرآن - على المذهب المالكي، سرعان ما يتم تحكيم منطق العقل، ومد الأيدي للتسامح من أجل الإسلام ثم الوطن.

■ إن طيبة ونقاء الإنسان الليبي الفطرية سترجعه إلى جادة الصواب في حالة عدم تدخل الآخر ويترك الليبيين وشأنهم، يجتمعون داخل وطنهم ستحل مشاكلهم . .

■ هناك درجة كبيرة من التجانس والاحترام والتقدير بين مكونات المجتمع الليبي.

■ ميثاق الحرابى سنة 1946م يشخص نفس الظروف وحالة الصراع التي عليها البلاد في الوقت الحاضر، يمكن ان يكون مرجعية للحوار والتسامح والتصالح الليبي.

وبالتالي فإن المصالحة ليست مجرد تعبير عن مرحلة، وإنما هي مشروع مجتمعي طويل الأمد. يعني التعاقد على إنجاز توافق وطني بين مختلف مكونات الإطار الحضاري للمجتمع حول خطة شمولية ومتكاملة، محددة ودقيقة، تسترشد بالمبادئ الأساسية

المستخلصة من تجارب فض النزاعات بالطرق الهادئة، وتخضع لمضمون القانون الدولي وإجراءاته الملزمة والأمره للدولة وحكوماتها المتعاقبة. وهذا مشروع لن ينجح إلا إذا توفرت له شروط منها وجود حكماء، أكفاء، عادلين، مقبولين من قبل مجموع أطراف النزاع وقبول الأطراف المتنازعة الجلوس مع بعضهم البعض، وتحديد الغايات البعيدة من المصالحة، وأهدافها المرئية وأدوات تنفيذ مشمولاتها.

ونشير إلى أهم التجارب الإنسانية الناجحة لبعض الشعوب حول المصالحة والتسامح، وخلقت حالة من التوازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح والقوة والإمكانات، وتسوية النزاعات التي نجمت عن صراعات مسلحة داخلية (بنتوت، 2012، ص 23) نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يأتي :-

■ التجربة الأوغندية سنة 1974 .

■ رواندا الهيئة الدولية للبحث حول انتهاكات حقوق الإنسان 1990 م .

■ تجربة جنوب إفريقيا مفوضية جنوب أفريقيا للحقيقة والمصالحة 1995 .

■ تجربة صربيا هيئة الحقيقة والمصالحة 2004 .

■ التجربة الجزائرية في المصالحة الوطنية .

■ التجربة المغربية .

■ التجربة اللبنانية .

■ التجربة البولندية المائدة المستديرة .

والواقع؛ إنَّ العملية الديمقراطية في ليبيا ما زالت هشة، وبعيدة المنال في الوقت الراهن، وإنَّ الصندوق الانتخابي وحده. لا يعنى تحقيق الديمقراطية، في مثل هذه الأوقات والظروف، وبالتالي لا مفر من جلوس المجموعات الليبية المتصارعة على السلطة إلى طاولة مستديرة للحوار والمصالحة الوطنية،، وهؤلاء هم في الحقيقة ممن تحملوا مسؤولية التغيير ويشكلون اتجاه سياسي واحد رغم تعدد المسميات - ثوار، أحزاب- أنصار الملكية، إسلاميين، عسكري، وغيرهم- بينما أغلب الليبيين قبائل ومدن وقرى خارج دائرة الصراع السياسي ولا مصلحة لها في الصراع الذي أفقد البلاد ثروتها وأمنها واستقرارها .

وهنا تثار عدَّة أسئلة؛ منها: كيف يمكن أن يتم في ليبيا حوار وطني حقيقي؟.. وعلى أي أساس ينطلق هذا الحوار؟. وهل من حق القوى القبلية والمهجرين المشاركة فيه؟. وكيف يمكن أن نضمن استمراره ونجاحه؟ خصوصاً وأننا لدينا رصيدٌ من فشل الحوارات

الوطنية، ولدينا كذلك رصيّد. لا بأس به. من عدم الثقة المتبادلة والتكوص في الوعود والتعهدات. رغم ان هناك معطيات إيجابية كثيرة تجمعنا، وأهم ما يجمعنا الخوف على مستقبل وطننا والثقة بأنّ المشاكل لا يمكن حلّها إلا بالعمل المشترك، فليس هناك أعداء داخل الوطن الواحد وإنّما هناك خصوم أو متنافسون أو مختلفون ومن ثم هؤلاء الخصوم يمكن أن يجلسوا على طاولة واحدة، وأن يتكلّموا بلغة واحدة عن المستقبل، لإنقاذ الوطن من السقوط.. فبال تأكيد يمكن الاتفاق على أن سقوط الوطن ليس في مصلحة أي تيّار سياسي فالجميع خاسر. وبالتالي لا بد من الذهاب إلى حوار وطني حقيقي، وليس حواراً للاستهلاك الإعلامي.

وإذا ما كنّا نتحدّث عن الحوار الوطني وأردنا الاستفادة من تجارب دوليّة ناجحة لا بد من أن نستفيد على سبيل المثال لا الحصر من التجربة البولنديّة، والتي قدّمت نموذجاً متميّزاً في التحوّل الديمقراطي، حيث جلس الفرقاء على نفس الطاولة. فكانت السُلطة تنظر للمعارضة باعتبارهم مجموعة من المخربّين، ورجال المعارضة ينظرون إليهم باعتبارهم مجموعة من الفاسدين والقتلة، لكن جلوسهم إلى طاولة مفاوضات مستديرة جعلتهم يدركوا حقيقة أنّهم يجب أن يتعاملوا في المستقبل باعتبارهم خصوم سياسيّين متنافسين وليسوا أعداء يتقاتلون في الشوارع والميادين.

إلا أنّه يجب الاعتراف بأنّه ليست هناك حلول يمكن استنساخها ونقلها بالكامل؛ هناك مساحة من الخصوصية لكل دولة وكل أزمة، فمن المؤكّد أنّ الموضوعات التي يجب الحوار حولها في الطاولة الليبيّة تختلف عن موضوعات الطاولة البولنديّة، لكن ما يمكن أن نستخلصه من التجربة البولنديّة هو أنّهم استبدلوا المواجهات والاحتجاجات بالحوار، والعداوة بالمنافسة السياسيّة النزيهة، والطّمع والدّهاء السياسي بالمسؤوليّة السياسيّة تجاه مستقبل الوطن.

ويجدر بنا ونحن شعبٌ يدين بدين واحد يدعو للتسامح والمحبة والإخاء والإيثار، وبسنة نبينا محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وترتبط جل عائلاتنا بأواصر النّسب والقربى أن نحكم أمورنا للعقل، وننبذ التعصّب المقيت، وندرك تماماً أنّ مصير البلاد رهينٌ بأفعالنا لننقذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان..

هذا ما فعله أهل العقد والحل من حكماء ومشايخ ليبيا عام 1946م عندما وقعوا على عقد اجتماعي سمي (ميثاق الحرابي) بعدما شعروا أن البلاد مفتوحة أمام حروب وصراعات قبلية وجهوية ومصالحية تشكل خطراً على وحدة البلاد، يضاف الى الأطماع

الخارجية، وملخص العقد يتضمن (إيقاف كل خصومة وكل نزاع ولا يسمح بالمطالبة بحق قديم ،سواء أكان ثأراً، أو دية، أو حقاً عقارياً، أو غير ذلك من الأمور التي كانت سببا فى الصراع ، رغبة فى جمع الكلمة وتأليف القلوب ، وتوحيد الجهود وتوجيهها متحدة الى قضية البلاد السياسية وحدها حتى يتقرر مصير البلاد وتؤسس فيها دوله وحكومة وطنية وتتنظم أمورها وتستقر أحوالها)(ميثاق الحرابي) مبادرة جديدة بأن توضع ضمن المناهج الدراسية لتتعلّمها الأجيال .

نقول ما قاله تونبى ” إن الناس الذين يقرؤون التاريخ ولا يتعلمون منه ، أناس فقدوا الإحساس بالحياة ، واختاروا الموت هرباً من محاسبة النفس أو صحوة الضمير ” فالتاريخ هو علم اجتماع الماضي ، فمن الحكمة أن نستفيد من تجاربنا المضيئة في حل مشاكلنا ،لتشابه معطيات الماضي مع الحاضر، رغم اختلاف الظروف والمسميات ،

وبعد تدخل الأمم المتحدة فى الشأن الليبي قامت بتقديم المشورة الفنية والخبرة الدولية بخصوص العدالة الانتقالية وتقديم الدعم الفني حول قانون العدالة الانتقالية وقامت بتنظيم مؤتمر وطني وورش عمل محلية عديدة للمساعدة في إعداد استراتيجيات لتطبيق العدالة الانتقالية ونظمت مؤتمر بعنوان «العدالة –أساس ليبيا الجديدة » في الفترة من 12 إلى 13 ديسمبر 2012. وسعت هذه الجهود وبمشاركة المسؤولين ولجان المصالحة والحكماء واسر الشهداء والمفقودين ومنظمات المجتمع المدني ولجان تقصي الحقائق لوضع استراتيجية شاملة للعدالة الانتقالية تهدف إلى تعزيز المصالحة والتي تشمل محاكمات من ارتكبوا مخالفات خطيرة وعملية للكشف عن الحقائق وإجراءات للحد من العنف.

إن التصدي لظاهرة العنف لا تقتصر على طرف دون آخر بل تحتاج تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جمعيات وسلطات ورجال الإعلام والأئمة في عملية التحضير والتربية لخلق مجتمع متوازن لا تسوده الفوضى والعنف. نحن بحاجة إلى تكثيف البحث والقيام بالدراسات الاجتماعية والنفسية المستفيضة حول ظاهرة العنف، من شأنها فهم وتحليل هذه الظاهرة في كافة أطراف المجتمع وتحديد مختلف الفئات العمرية الفاعلة أو المتضررة من العنف فهذه المعطيات تساعد على وضع استراتيجية للتحكم في هذه الظاهرة في المجتمع الليبي المتغير.

لذا يجب الاستفادة من القدرات والإبداعات الشبابية وتنمية مهارات الشباب. فهناك العديد من الطاقات الشبابية غير المستثمرة أو المكتشفة، فهناك حاجة ملحة

إلى تنمية هذه الإبداعات والقدرات الشبابية وأن يتم استثمارها . فهي بالإمكان أن تحد من إشكاليات سلوكية، بذلك يتم إحلال بدلا عنها إنتاج مهني مميز. فهناك العديد من القدرات والإبداعات المكبوتة لدى الشباب وتحتاج إلى تشجيع، حتى لا يكون البديل هو استخراج طاقات أخرى قد تكون سلبية. إن تنمية واستغلال هذه الهويات والطاقات بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة من شأنه أن يحد من مشاكل كثيرة كالعنف والتطرف. لقد عبر الشَّبَاب المشاركون في المقابلات الجماعية البؤرية « في الاستشارة الوطنية حول الشباب والسلم والأمن: دراسة حالة ليبييا » وكذلك جماعة « صناع السلام » عن كون التطرف العنيف و الإرهاب ظاهرة يرفضها جل الشباب، و عبروا عن ثقتهم في قدراتهم في تعزيز فرص الأمن والسلم وعن استعدادهم للمشاركة في كافة الجهود الرامية لتحقيق الاستقرار والأمن والمصالحة في البلاد، وأشار العديد منهم إلى كونهم رغم الظروف الصعبة، والإمكانيات المحدودة فقد قاموا بعدة مبادرات جماعية والأخص فردية لحماية شباب من أقاربهم أو من الأصدقاء خاصة منهم المعرضين للفكر المتطرف. وأشار البعض إلى مشاركته داخل الجامعة أو ضمن منظمات المجتمع المدني لنشر فكر وثقافة المصالحة الحوار والتسامح ونزع السلاح ومواجهة العنف والتطرف، وقل الأوقات في وجه دعاة الفتن وتجار الحروب والاحتكام الى صوت العقل وتغليب منطق التصالح الوطني على منطق القوة .

إطار توجيهي لحماية الشباب من العنف وتفعيل مشاركته في إحلال السلم

إنّ التصدي لظاهرة العنف يستوجب بالضرورة أن لا يقتصر على طرف دون آخر بل يحتاج إلى تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جهات و أطراف حكومية و منظمات مجتمع مدني وقطاع خاص، بالإضافة إلى إشراك الشباب عبر ممثليهم في عملية الحوار من أجل السلم والأمن وضمن الهيئات المعنية بها. وتكمن الأهمية العالية لإشراك الشباب في عملية إحلال السلم و نبذ العنف في كون شباب اليوم يمثل من ناحية حجما سكانيا هائلا، وكونه من ناحية أخرى أكثر الفئات تعليما وقدرة على الابتكار وإنتاج أفكار ومقترحات فعالة، وهو أكثرهم قدرة على إيصال رسالة السلم ونبذ العنف لأقرانهم الشَّبَاب. ويمكن إلى الإشارة إلى بعض الآليات المتاحة التي تعزز ثقافة التسامح ونبذ العنف، ولعل منها:

1. للإعلام الرسمي ووسائل الاتصال الرسمية بأشكالها المختلفة دور هام في هذا الجانب. لذلك يجب بناء استراتيجية للعمل الإعلامي وتكون واضحة وتفصيلية،

بحيث يكون للإعلام الرسمي الدور الرئيسي في نقل المعلومة الصحيحة. وإعداد وتنفيذ برامج توعية لطلاب المدارس والجامعات ثم الانتقال لباقي فئات المجتمع. وإعداد مناشط وفعاليات يشارك فيها أكبر عدد من الشباب الليبي على المستوى الوطني. ولعله من الأهمية بمكان إنشاء مؤسسة بحثية (وحدة دراسات العنف الاجتماعي) تقوم بدراسة الأسباب والنتائج المترتبة على العنف والتطرف، وتهتم بأوضاع الشباب والشابات في ليبيا. ومن مهامها أيضا إعداد وتنفيذ ورش العمل والدورات التأهيلية للشباب والشابات وفقاً للاحتياج المحلي. كما يجب إمداد الشباب بثقافة المواطنة والانتماء وحب الوطن، وإدماج هذه الأبعاد ضمن المقررات المدرسية منذ السنوات الدراسية الأولى. وإدماج مواد تهدف لنشر ثقافة الحوار والسلم وحل النزاعات والتماسك الاجتماعي. لتجاوز ضعف المقررات المدرسية وتخصيص حيز زمني مهم لتدريسها وتأهيلهم لممارستها.

2. يجب الاستفادة من القدرات والإبداعات الشبابية وتنمية مهارات الشباب. بدعوة الجهات الحكومية إلى العمل على إشراك الشباب عبر ممثليهم والفاعلين في منظمات المجتمع المدني والقادة الشباب في كافة الحوارات الهادفة لحل النزاعات وإحلال السلم. ودعم المشروعات المحفزة لمشاركة الشباب والعمل التطوعي الشبابي عامة وتعزيز فرض السلم والأمن؛ فهناك العديد من الطاقات الشبابية غير المستثمرة أو المكتشفة.

3. تمكين وتسليح الشباب فكريا وثقافياً لمواجهة قوى العنف والتطرف، والعمل على توفير الحماية الكاملة والفعالة للشباب، بما في ذلك تمكينهم من مفردات ثقافة و مهارات الحوار و السلم وحل النزاعات والتوعية بخطورة ظاهرة انتشار الأسلحة؛ التي تمثل نقطة الانطلاق للوصول إلى إحلال الأمن ونبذ التطرف والاتجاه إلى بناء ليبيا من الداخل. و الاهتمام ببناء مبادرات تتعلق بنشر ثقافة التسامح والترويج الإعلامي لهذه الأنشطة. وفي هذا الإطار يمكن إنشاء آلية / موقع إلكتروني للتعريف بمشاركة الشباب وتجاربهم المتميزة في مجال تعزيز السلم ومواجهة ثقافة العنف والتطرف.

4. إطلاق حملة على المستوى الوطني للتوعية تتوافق مع مساعي الأمم المتحدة لنشر ثقافة التسامح ونبذ العنف، وذلك لاستثمار طاقات وإبداعات الشباب في مجالات تتعكس ايجابياً على المجتمع للحد من العنف واستثمار أوقات الفراغ.

5. وضع حد لحالة انتشار الأسلحة بما يعزز الأمن ويمكّن الشباب والأهالي من التّقلّ ويحدّ من الخوف ويعزز الشّعور بالأمن، و منع الالتحاق بالعمل العسكري أو المسلّح على الشباب ممن هم المراحل التعليمية الإلزامية .
6. توفير الحماية الأمنية في كافّة أماكن وميادين تجمع الشباب كالمدراس والجامعات وفي نوادي الشباب والمراكز الثقافيّة والرياضية وغيرها . وتوفير الحماية في الأماكن العامّة والمؤسّسات المدنيّة الأخرى كالمستشفيات وفي المناطق السكنية.
7. توفير برامج إعادة الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي للشباب والعمل على دعم وتوفير الفرص الملائمة للشباب الذين يعانون من ظروف اقتصادية صعبة، وأيضاً في المناطق التي ترتفع فيها معدلات العنف، وذلك من خلال برامج التدريب والتأهيل التي تخدم رؤية طويلة المدى للاستقرار الوظيفي.

خاتمة

إن التصدي لظاهرة العنف لا تقتصر على طرف دون آخر بل تحتاج تضافر جهود كل الفاعلين في المجتمع من جمعيات وسلطات ورجال الإعلام والأئمة في عملية التحضير والتربية لخلق مجتمع متوازن لا يسوده الفوضى والعنف، بالإضافة إلى إشراك الشباب عبر ممثليهم عملية الحوار والسلم والأمن وضمن الهيئات المعنية بها. نحن بحاجة إلى تكثيف البحث والقيام بالدراسات الاجتماعية والنفسية المستفيضة، لظاهرة العنف، والتي من شأنها فهم وتحليل هذه الظاهرة عند كافة أطراف المجتمع وتحديد مختلف الفئات العمرية الناتجة أو المتضررة من العنف فهذه المعطيات تساعد على وضع استراتيجية للتحكم والتعامل مع معطيات ومخرجات هذه الظاهرة في المجتمع الليبي المتغير..

فالمشهد الليبي الآن في أمس الحاجة إلى طاولة مستديرة لبيبة ليبية- داخل ليبيا- توقف حالة الانقسام والتشرذم الحاد الذي أصاب المجتمع الليبي، نخبةً وشعباً، وتجد حلاً عملياً للمشكلات المصيريّة التي تتفاقم كلّما ازدادت حدّة الانقسام والصراع.

لذا يجب علينا ونحن مجتمع يدين بدين الإسلام الذي يدعو للتسامح والمحبة والإخاء والإيثار والتضامن والتكافل، ويستن بهدي نبينا محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وترتبط جل عائلاته عبر جغرافية متصلة لا تفصلها حدود أو حواجز طبيعيه بأواصر النّسب والقربى ومنظومة من القيم والمثل والأعراف، لننبذ التعصّب المقيت، ولندرك أنّ مصير البلاد رهين بأفعالنا لننقذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

المراجع

1. إبراهيم حمد محمد، «أثر العوامل الاجتماعية في جنوح الأحداث دراسة ميدانية على محافظات غزة (مؤسسة الربيع)»، مجلة جامعة الأزهر بغزة سلسلة العلوم الإنسانية، مجلد 10، العدد 2- A، 2008.
2. إبراهيم محمد الشافعي (1972)، اتجاهات الشباب في الجمهورية العربية الليبية، منشورات جامعة بنغازي، وكلية اللغة العربية، مطابع الشروق بيروت .
3. أمقران ، عبدالرازق، في سوسيولوجيا المجتمع ،المكتبة العصرية ،الرباط 2009
4. ارثر آسا بيرغر Arthur Asa Berger، ترجمة صالح خليل أبوصابع (مارس.2012)، وسائل الإعلام والمجتمع وجهة نظر نقدية، عالم المعرفة، الكويت العدد 386 .
5. أشرف عبد الوهاب (2006) التسامح الاجتماعي بين التراث والتغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، والقاهرة .
6. الاب الياس، زحلاوى ، المجتمع والعنف ،منشورات وزارة الثقافة ،دمشق،1985م
7. بنيوب أحمد شوقي، الدورة التدريبية الخاصة بتكوين اللجان المشرفة على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية في الجهاد، تونس، 2012 .
8. خاطر، محمد، الشباب ودورهم في التغيير، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، ب ت .
9. زاقود، عبدالسلام جمعه، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي ليبيا، دار زهران، الاردن 2014م.
10. سمير، عمر، مشاركة الشباب العربي بين الهموم الوطنية والطموحات الإقليمية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2013م.
11. الخولي، سناء، أزمة السكان ومشاكل الشباب، الإسكندرية، 2002
12. فروم ،إيرك، الخوف من الحرية ،ترجمة ،مجاهد عبدالمنعم مجاهد، بيروت، لبنان،1972م.
13. يحيى ،زكريا ، العنف في عالم متغير، الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية، 1427 .
14. السيد، عبدالمعطي السيد، صراع الأجيال، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،1990م.
15. شرابي هشام، البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي، بيروت، دار الطليعة، 1986 .
16. شقير، منى المؤتمر الشبابي العربي الأول، مكتبة روعه الأردن 2004م.
17. ف. دينسوف، نظريات العنف في الصراع الأيديولوجي، ترجمة سحر سعيد، دار دمشق،1981م.
18. مصطفى عمر التير(1990)، الوجه الآخر للسلوك قراءات في مظاهر الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، بيروت .
19. معتز سيد عبدالله (1989) الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، الكويت، العدد، (37).

20. تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2016، الشباب في المنطقة العربية : آفاق التنمية الإنسانية في واقع متغير. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
21. الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، صيف 1996، العدد (84)، السنة السابعة عشرة .
22. التقرير السنوي عن الجريمة 2005. ليبيا، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، الإدارة العامة للبحث الجنائي،
23. التقرير السنوي عن الجريمة 2008. الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، اللجنة الشعبية العامة للأمن العام، الإدارة العامة للبحث الجنائي
24. الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، صيف 1998، العدد (93)، السنة التاسعة عشرة .
25. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، تقرير خاص بأوضاع الأطفال في ليبيا خلال شهر نوفمبر 2016، منشور على صفحة الأنترنت بالموقع <http://www.libya-al-mostakbal.org> بتاريخ 2017/4/30.
26. تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان 2017 .
27. ميثاق الحرابي، موقع وزارة الدفاع على النت.
28. مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الشباب في دولة الامارات، أبوظبى، مارس 2002م.
29. United Nations Support Mission in Libya United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL), 2015.REPORT ON THE HUMAN RIGHTS SITUATION IN LIBYA. Available online at:
30. http://www.ohchr.org/Documents/Countries/LY/UNSMILOHCHRJointlyreportLibya_16.11.15.pdf